المعوقات و المعالجات للمشاريع الصغيرة و المتوسطة في العراق وتراجع دور المرأة في سوق العمل الخاص بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة .

اعداد / أ.د. انتصار كمال العاني

٢٠٢٢/٢/٢٠

المقدمة

تحظى المشاريع الصغيرة والمتوسطة باهتمام متزايد من كافة الدول المتطورة منها والنامية على حد سواء لما لهذه المشاريع من دور في تنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في تلك الدول، وذاك لاثرها الكبير في عملية التنمية وانها تشكل اداة تنموية مهمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي لمختلف دول العالم مما يتطلب صياغة الاستراتيجيات والبرامج التي من شأنها تشجيع انشاء هذه المشاريع لتكون قاعدة الانطلاق للتحولات الاقتتصادية والاجتماعية التي تطمح الدول المختلفة الى تحقيقها.

كان العراق في عام ٢٠٠٠ يمتلك (٧٧١٩٧) مشروعا صغيرا ، و(١٥٦) مشروعا متوسطا وكان عدد العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة (١٦٤٥٧٩) عاملا، وفي عام ٢٠٠٩ أصبح عدد المشاريع الصغيرة (١٠٢٨٩) والمتوسطة (٥١) ، اما عدد العاملين في المشاريع الصغيرة عام ٢٠٠٩ فأصبح عددهم (٢٧٧٨٠) عاملا وفي المشاريع المتوسطة (٨٧١) عاملا.

وان هذه الارقام تعكس الوضع المتدهور للاقتصاد العراقي وتراجع اعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة وحجم القوى العاملة فيها ، وضعف القدرة التنافسية و استمرار هذا الحال سيكون له نتائج خطيرة وهو بقاء الاقتصاد ضمن دائرة التخلف وتزايد اعداد نسب البطالة والفقر ، وغياب سياسات الدعم الحكومي التي تتطلبها هذه المشاريع من التشريعات القانونية والمالية وتعزيز القدرة التنافسية واستخدام التكنولوجيا الملائمة والعمل على بذل الجهد ومعالجة المشاكل والمعوقات التي تواجه المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

واشار مركز تمكين للمشاركة والمساواة عن تراجع دور المرأة في سوق العمل للمشاريع الصغيرة الى ٢٨ بالمئة، وفيما أشاروا الى نجاح العديد من التجارب النسائية في مجال إدارة الأعمال والمشاريع الصغيرة الخاصة رغم التحديات الاقتصادية والمجتمعية التي تواجه المرأة في النشاط الاقتصادي، وهذا يتطلب من الحكومة ا الى تبني برامج اقتصادية ومجتمعية لدعمها وتوسيع مشاركتها في هذا المجال.

وهناك العديد من الندوات التي تناولت قضايا المرأة العراقية ودورها في القطاع الخاص لغرض التوصل الى حلول مناسبة لمعالجة المعوقات التي تعترض عمل المرأة في النشاط الاقتصادي ولاسيما السيدات اللواتي يعملن في المشاريع الصغيرة ، والتي تؤكد أن الانفتاح الاقتصادي باتجاه القطاع الخاص يفترض أن يدرس تفعيل دور المرأة في النشاط الاقتصادي ولاسيما مع ارتفاع معدلات البطالة بين النساء وانخفاض معدلات مشاركتهن في القطاع الحكومي ، والوقوف على ابرز معوقات عمل النساء في القطاع الخاص فضلاً عن الوقوف على ما تحقق من نجاحات في التجارب الفردية لعدد من سيدات الأعمال ، والتاكيد على أهمية

دعم المرأة العاملة التي مازالت تواجه تحديات كبيرة في ميادين العمل ناهيك عن التحديات المجتمعية والعادات والتقاليد التي تُحجم دورها وتحد من نشاطها.

وأكدت الشويلي إمكانية مشاركة المزيد من النساء في النشاط الاقتصادي الخاص لو جرى دعمهن وتشجيعهن على شق طريقهن في هذا المجال، وهو ما سينعكس إيجاباً على توفير المزيد من فرص العمل للنساء العاطلات عن العمل ، وإن مشاركة المرأة في القطاع الخاص هو حاجة مجتمعية استدعتها الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر فيها البلد ، وأضافت أن المرأة العراقية تمتلك مقومات النجاح في العمل والنشاط الاقتصادي الخاص كونها خاضت العديد من التجارب الحياتية الصعبة التي تجاوزتها بنجاح في حقب الحروب والحصار الاقتصادي.

وان عمل النساء الخريجات والطموحات هو تحدٍ لإثبات الذات ، فيما يشكّل العمل للنساء الأخريات حاجة أساسية لتوفير وسد متطلبات الأسرة ولاسيما للنساء المُعيلات لأسرهن والأرامل والمطلقات، مشيرة الى أن المرأة مازالت تواجه جملة من التحديات الكبيرة في ميادين العمل والمجتمع فمن الضرورة تبني برامج حكومية لدعم وتمكين المرأة كي تأخذ دورها الحقيقي والفاعل في جميع ميادين العمل.

وهناك جملة من الأهداف حول كيفية الارتقاء بمشاركة المرأة في المجال الاقتصادي من خلال المشاريع الصغيرة تضمنت رفع مستوى وعي المرأة لذاتها وحقوقها ولتعزيز الثقة بقدراتها وإمكانياتها لتحقيق طموحاتها ، وتدريب وتأهيل المرأة للقيام بوظائف معينة أسوة بالرجل ، وفتح مشاريع اقتصادية خاصة بها، وكذلك تمويل برامج التدريب والتأهيل فضلاً عن تمويل المشاريع الصغيرة للنساء، من خلال تخصيص موارد مالية كافية في الموازنات المحلية والاتحادية.

<u>اسباب التراجع الكبير في اعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق :-</u>

١- الظروف الصعبة التي مرت على العراق.

٢- عدم وجود استراتيجية واضحة تعمل على تطوير وتنمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٣- عدم وجود هيئة وطنية لتنمية المهارات والقدرات البشرية والمعرفية والثقافية تكون مهمتها تهيئة الكوادر اللازمة من العاطلين عن العمل للعمل في هذه المشاريع.

٤- صعوبة وتأخير شديد في انجاز المعاملات المتعلقة بالمشاريع لدى مراجعة مديرية التنمية الصناعية في بغداد.

٥- عدم الاستفادة من تجارب وخبرات الدول في هذا المجال.

٦- صعوبة توفير الاحتياجات اللازمة من المهارات الفنية والادارية الأمر الذي ينعكس على انتاجية العمل

٧- الاجراءات الروتينية المتعلقة بتأسيس المشروع والحصول على تراخيص الانتاج

والتشغيل واجراءات الصحة والسلامة والاستيراد والتصدير.

٨- عدم توافر مكاتب الدعم والخبرة في مجال الاستشارات الادارية والمحاسبية والفنية.

٩- عدم ادخال اصحاب المشاريع في دورات تدريبية من أجل تأهيلهم معرفيا واجتماعيا والوقوف على المشكلات التي تواجه القطاعات كافة يؤدي الى تراكم المعرفة والخبرة لدى الكوادر العاملة.

١٠- ضعف المعلومات المتعلقة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

١١- عدم توفر مؤسسات حكومية مختصة لدعم ومساعدة المشاريع بكل الوسائل الممكنة.

١٢- ان المشكلة الاساسية التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي الفردية وضعف العمل الجماعي وعدم الترابط المؤسسي.

١٣- انعدام الترابط بين المؤسسات الحكومية والاهلية

١٤- ان الوضع الأمني وقلة رأس المال لدى اصحاب المشاريع تعد مشاكل اساسية في الادارة والتطوير.

١٥- عدم توفر المناخ السياسي والاقتصادي الذي يتعرض له العراق.

١٦- تحكم الادارات المركزية وغياب المشاركة الحقيقية للادارات المحلية وأصحاب المشاريع في صياغة السياسات الاقتصادية التي تنظم عمل هذا القطاع.

المقترحات للمعالجة والأصلاح

١. وضع استراتيجية وطنية لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بما يحقق تكاملها وترابطها مع المشاريع الكبيرة في ألأطار الأشمل وبما يتناسب مع التوجه العام للسياسة الاقتصادية للبلد.

٢. صياغة قانون خاص بهذه المشاريع ليكون بمثابة الغطاء التنظيمي والقانوني لها.

٣. انشاء مؤسسة مالية خاصة بتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن ان تكون مرتبطة بالبنك المركزي العراقي من اجل توفير التمويل الميسر للمشاريع وتعزيز القدرة التنافسية لها.

٤. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في مجال التوسع في انشاء التجمعات الصناعية والاستفادة من انشطة الابتكار ومراكز المعرفة مثل المؤسسات البحثية والجامعات

٥. اقامة الدورات التدريبية والتاهيلية لتأهيل القيادات الناجحة لقيادة المشاريع والعمل على تطوير نظم الانتاج و الادارة والتسويق.

٦. تأسيس مركز عراقي للبحث والتخطيط والمعلومات والاحصاء يقوم بتقديم الاستشارة

الادارية والفنية واجراء البحوث والدراسات عن السوق المحلية والخارجية.

٧. انشاء قاعدة معلومات متكاملة حول المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحجمها ، واعداد العاملين فيها، وانواعها، والخصائص والخبرات التي يمتلكها العاملون، ومؤهلاتهم العلمية وغيرها.

٨. اجراء المسوحات على مستوى العراق لبيان حجم البطالة ومدى توفر الكفاءات والمهارات اللازمة ، ودراسة حاجات الاسواق الداخلية للمشروعات من حيث النوعية والكمية والسلع التي يمكن انتاجها وغيرها.

٩. استحداث هيئة وطنية متخصصة لرعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها وتسند اليها وضع البرامج المستندة على الدراسات الدقيقة حول المشكلات التي تواجه وتعيق اقامة ونمو هذه المشاريع والتنسيق مع الوزارات والجهات ذات العلاقة.

١٠. توفير الحماية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ومساعدتها على المنافسة عن طريق السياسات الخاصة بالضرائب وفرضها على السلع المستوردة.

١١. توثيق الروابط والاتصال مع المؤسسات العالمية المختصة في مجال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مثل المصرف الدولي للنساء ، ورابطة المجتمع الدولي للمساعدة ، وشبكة التشجيع على المشاريع الصغيرة وغيرها.

١٢. اعفاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الضرائب والرسوم على منتجاتها وتقديم التسهيلات والمزايا التفضيلية لها مثل اعفائها من رسوم التسجيل وغيرها

١٣. العمل على اقامة الحاضنات الصناعية والتكنولوجية لمساندة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتكون مهمتها تطوير المشاريع القائمة من خلال توفير بيئة عمل مناسبة للمشاريع الوليدة بتقديم الخدمات الاستشارية والادارية والفنية والاقتصادية وتوفير المعدات والمستلزمات التي يحتاج اليها المشروع عند تأسيسه.

١٤. تقليص الأجراءات الروتينية والوقت المتعلق بتسجيل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والحصول على موافقة الجهات الرسمية من تراخيص وسجل تجاري وغير ذلك.

١٥. فسح المجال امام اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة للمشاركة في المعارض التجارية المحلية والدولية بهدف المساعدة في تسويق الأنتاج بالتنسيق مع الشركات التي ستكون الحاضنة والمتعاونة معها

١٦. تقديم الدعم الحكومي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وبأشكال متعددة من خلال تقديم الأعفاءات الضريبية والكمركية للمشاريع وتفعيل عمل مديرية التنمية الصناعية من اجل تسهيل معاملات تسهيل المشاريع وسرعة مراجعة اصحابها..

٢١ . اقامة المعارض السنوية لمنتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل التعريف بالمنتوجات والتعرف على احتياجات الأسواق المحلية والخارجية.

التوصيات:

١ -تشريع قوانين جديدة وتعديل القوانين السارية بما يضمن مشاركة المرأة وحمايتها في القطاعين العام والخاص.

٢- توسيع نطاق مزايا العمل في القطاع الخاص أسوة بالقطاع العام كثبات العمل ومزايا إجازة الأمومة والضمان الاجتماعي.

٣- اعتماد موازنات تراعي النوع الاجتماعي على المستويين المحلي والوطني.

٤- ضمان التعليم الجيد للفتيات وفي جميع المراحل.

٥- مواءمة القوانين الوطنية وإجراءات التطبيق مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بقضايا المرأة.

٦ -فتح مراكز لتدريب النساء ، وتمويل مشاريعهن الخاصة ، والمتابعة المستمرة لتخطي المشكلات التي تعترض نجاح المرأة في الإدارة.

٧ -أن تساهم منظمات المجتمع المدني بالشراكة مع الحكومات المحلية في تقليل آثار التقاليد القبلية على نشاط المرأة الاقتصادي من خلال الورش والندوات لرفع الوعي العام بأهمية دور المرأة وحقها في فرص متكافئة بالعمل.

٨ -ضرورة أن يكون للإعلام دور في تسليط الضوء على النساء المُلهمات وبأنشطتهن الاقتصادية.

٩-أن يكون لغرف التجارة واتحاد رجال الأعمال وهيئة الاستثمار دور بارز في تشجيع النساء واحتضان مشاريعهن بالرعاية والاهتمام.

١٠- تفعيل المادة (٥) من قانون العمل الموحد رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ والمتعلقة بالضمان الاجتماعي للعمال.